تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2018م

د. سالم عطية بن سليم*

د.مصطفى مفتاح كريدلة**

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول تطورات أسعار النفط ومدى تأثير هذه الأسعار على الإيرادات العلم ومن ثم على الإنفاق العام، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل العلاقة بين عناصر الميزانية (الإيرادات والنفقات) وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2018. وتوصلت هذه الدراسة الى أن الاقتصاد الليبي يعتمد في تمويل الإنفاق العام بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل الإنفاق العام مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية بل هو مرتبط بأسعار النفط. وتوصي الدراسة أنه يجب التركيز على الايرادات التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار الإنفاق العام كتفعيل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين طرق تحصيل وجباية الضرائب وإمكانية فرض أوعية ضريبية جديدة. وكذلك يجب الاستمرار في تفعيل الصندوق الاحتياطي الذي تم انشأه في عام 2006 لمواجهة الانخفاضات الحادة في اسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، الانفاق العام.

المقدمة:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية وليس سلعة عادية حيث ارتبط الأدب الاقتصادي الحديث بهذه السلعة لما لها من اثر كبير على الخارطة الاقتصادية العالمية، إن هذه السلعة كما هو معروف تتحكم في اقتصادات بأكملها فقد تكفي أزمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة، أن أسعار النفط لها اثأر مزدوجة على كل من الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط. فالصراع مازال متواصل حول السيطرة على سوقه واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأقل الأسعار لاسيما أمريكا.

* **أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الإسلامية.**
إيميل: salem1980s@yahoo.com
** **أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، جامعة المرقب.**
إيميل:mmkredla@elmergib.edu.ly

أن الاقتصاد الليبي كان ومازال اقتصادا ريعياً يعتمد وبشكل كلي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر للاحتياجات من العملة الصعبة، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 91% من إيرادات الميزانية العامة وبالتالي فإن الإيرادات النفطية تقوم بالدور الأساسي في عملية إعداد الميزانية العامة باعتبارها المصدر الأساسي للموارد المالية وعليه فإن الميزانية العامة في ليبيا تعتمد اعتماد كلي على أسعار النفط الخام وتقلباتها المستمرة.

مشكلة الدراسة:

تعتمد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية، ونظرا لكون الإيراد النفطي يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لعوامل السوق الخارجية، فإن الميزانية العامة سوف تتأثر بما يحدث من تقلبات في أسعار النفط. وعليه فما هي أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة الليبية؟

فرضية الدراسة:

إن إيرادات النفط هي الممول الرئيسي للميزانية العامة ومن ثم فإن أي تحسن يطرأ على أسعار النفط الخام في السوق العالمي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة الإنفاق العام.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تطورات أسعار النفط، وتقصي اثر هذه التقلبات على الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام خلال الفترة 1990–2018, بغرض الوصول إلي مقترحات وحلول لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث بدرجة أساسية على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل العلاقة بين عناصر الميزانية (الإيرادات والنفقات) وأسعار النفط خلال الفترة 1990–2018. ولغرض تحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2018.

تمثل العوائد النفطية أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة في الدول النفطية وقد تأثرت اقتصادات معظم الدول النفطية في نموها وتطورها بالزيادات التي طرأت على العوائد النفطية خاصة في العقد الأول من هذا القرن حيث وصلت أسعار النفط إلى أرقام قياسية لأول مرة منذ اكتشاف النفط وتصديره.

ولقد شهدت هذه الدراسة كثير من التطورات السياسية والاقتصادية، وعليه فقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات كما يلي: –

أولاً: تطور الايرادات العامة خلال الفترة (1990–2010):

خلال هذه الفترة تعرض الاقتصاد الليبي إلى حصار اقتصادي وحظر جوي من قبل المجتمع الدولي وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاض حاد في أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية التي أثرت سلباً على إجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية التي تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية وبالتالي انعكس سلباً على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

فمن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ إن إجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية بلغت 4752.9 مليون دينار حيث بلغت مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 78.8% بينما بلغت الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الحصيلة الجمركية وضرائب أخرى 21.2% وفي عام 1991م بلغت الإيرادات العامة 3710.2 مليون دينار مسجلاً معدل انخفاض قدره 28% مقارنة بعام 1990م وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض في أسعار النفط بمقدار 19.2% وكذلك إلى الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي بسبب مشكلة لوكربي وكذلك شهدت الإيرادات الغير نفطية انخفاض في عام 1991م حيث بلغت 743 مليون دينار مسجلاً انخفاض قدره 36% مقارنه بعام 1990م.

الجدول رقم (1)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2000)

السنة	الإيرادات غير النفطية بالمليون دينار (1)	الإيرادات النفطية بالمليون دينار (2)	الإيرادات العامة بالمليون دينار 1+2	نسبة الإيرادات غير نفطية من الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط (%)	كمية تصدير النفط بمليون برميل
1990	1008.0	3744.9	4752.9	21.2	78.8	6.33	–	461.5
1991	743.0	2967.2	3710.2	20.0	80.0	5.31	(19.2)	514.5
1992	1185.0	2727.8	3912.8	30.3	69.7	5.51	3.6	476.3
1993	1286.0	2219.1	305.1	36.7	63.3	5.27	(4.5)	447.9
1994	1255.0	2789.5	4044.5	31.0	69.0	5.62	6.2	397.5
1995	1400.00	2864.5	4264.5	32.8	67.2	6.00	6.3	403.2

432.0	19	7.42	67	33.0	5129.2	3433.2	1696.0	1996
406.5	(2)	7.27	66.0	34	4961.0	3275.1	1686.0	1997
421.3	(29.8)	5.6	58.4	41.6	4366.0	2551.0	1815.0	1998
390.3	30.8	8.1	71	29.0	4857.0	3444.4	1412.0	1999
379.2	46	15.0	47.3	52.7	4662.2	2203.0	2459.2	2000

المصدر: – مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

ومن عام 1996 بلغت الإيرادات العامة 5129.2 مليون دينار مسجلة إرتفاعاً قدره 16.8% مقارنة بعام 1995 وهذا الارتفاع يرجع إلى الارتفاع في العائدات النفطية الناتجة عن زيادة أسعار النفط بمقدار 6.3% مقارنة بعام 1995 كما هو موضح بالجدول رقم (1) وكذلك شكلت نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 69.6% وفي عام 1998 بلغت الإيرادات العامة 4366 مليون دينار وسجلت إنخفاضاً قدره 17.5% مقارنة بعام 1996 وهذا راجع إلى انخفاض في مستوى أسعار النفط من 7.4 دينار للبرميل إلى 5.6 دينار للبرميل في عام 1998 الناتج عن زيادة العرض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية ولكنها عادت للتحسن في عام 1999 لتبلغ حوالي 4857 مليون دينار بزيادة قدرها 10% مقارنة بعام 1998 وهذا راجع إلى زيادة أسعار النفط من 5.6 دينار للبرميل في عام 1998 إلى 8.1 دينار للبرميل في عام 1999 أي بزيادة قدرها 31% ويلاحظ أن معدل زيادة أسعار النفط العالمية خلال عام 1999 لم تزيد منذ عام 1985م باستثناء عام 1990 وتجدر الإشارة إلى أنه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هو تبني دول منظمة الدومن لسياسة النفطية من شأنها وقف حالة التدهور في الأسعار (مصرف ليبيا المركزي،2004، 44).

وفي عام 2000 بلغت الإيرادات العامة 4662 مليون دينار مسجلاً انخفاضاً قدره 4.2% وهذا راجع إلى الانخفاض في الإيرادات النفطية حيث وصلت في عام 2000 حوالي 2203 مليون دينار مسجلاً انخفاض قدره 56% مقارنة بعام 1999 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض كمية التصدير من 390.3 مليون برميل في عام 1999 إلى 379.2 مليون بميل في عام 2000.

فمن خلال الجدول اتضح أن متوسط نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة تشكل حوالي 67% و33% الإيرادات غير النفطية وهذا يدل على أن الميزانية العامة تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية في تمويل مختلف أوجه الاتفاق العام في ليبيا وعموماً فلقد تأثر قطاع النفط خلال هذه الفترة بالحصار الاقتصادي حيث كانت ممنوع دخول التقنية الخاصة بالقطاع النفط إلى ليبيا.

ثانياً: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2010):

شهدت هذه الفترة كثير من التطورات منها رفع الحصار الاقتصادي على ليبيا بعد حل مشكلة لوكربي وارتفاع أسعار النفط إلى مستوى لم يسبق لها مثيل وكذلك شهدت هذه الفترة الأزمة المالية إلى اجتاحت الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري التي تركت أثراً سلبي على الاقتصاد العالمي.

فمن خلال الجدول رقم (2) لاحظنا أن الإيرادات العامة بلغت 5998.8 مليون دينار في عام 2001 مسجلاً ارتفاعاً قدره 22.3% مقارنة بعام 2000 ويعود هذا الارتفاع إلى الإيرادات النفطية التي حققت ارتفاع قدره 39% مقارنة بعام 2000 على الرغم من انخفاض في أسعار النفط في عام 2001 حيث بلغت أسعار النفط 14.9 دينار للبرميل بينما في عام 2000 كانت أسعار النفط 15 دينار للبرميل إلا أن هذه الزيادة ترجع إلى الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت حوالي 379.2 مليون برميل في عام 2000 بينما بلغت الإيرادات العامة 8574.1 مليون دينار حققت ارتفاعاً قدره 30% مقارنة بعام 2001م ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية حيث حققت ارتفاع في عام 2002 قدره 45% مقارنة بعام 2001 ويعود كذلك إلى تعديل سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدولار فبعد إن كان التقييم يتم باحتساب الدينار الليبي يساوي 3 دولار تم تحديد سعر الدينار الليبي بجوال 0.75 دولار حيث أن الدولار هو العملة التي تتم مبادلة النفط به ومن تم تضخم هذا الرقم عند احتسابه بالدينار الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2004، 66).

ومنذ عام 2003 بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجياً وانعكس هذا الارتفاع على الإيرادات النفطية وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت ذروتها في عام 2008 عندما بلغ متوسط سعر البرميل 121.4 دينار ليبي وفي عام 2008 بلغت إجمالي الإيرادات العامة 72741.2 مليون دينار محققاً زيادة قدرها 78% مقارنة لعام 2003 إلا أن في عام 2009 تراجعت أسعار النفط لتصل إلى 78.5 دينار ليبي مسجلاً انخفاضاً قدره 54.6% مقارنة بعام 2008 وانعكس ذلك على الإيرادات النفطية التي سجلت معدل انخفاض قدره 82% مقارنة بعام 2008 وهذا الانخفاض في الإيرادات النفطية أدى إلى انخفاض في الإيرادات العامة حيث بلغت الإيرادات العامة في عام 2009 حوالي 41785 مليون دينار.

الجدول رقم (2)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2010)

السنة	الإيرادات غير النفطية (1)	الإيرادات النفطية (2)	إجمالي الإيرادات العامة 2+1	نسبة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط الخام (%)	كمية تصدير بالمليون برميل
2001	2395.8	3603.0	5998.8	40	60	14.9	-	384.3
2002	2023.1	6551.0	8574.1	23.6	76.4	29.6	17	343.6
2003	2984.6	12929.0	15913.6	18.7	81.3	37.0	20	432.6
2004	3131.0	19956.0	23087.0	13.6	86.4	45.0	17.7	459.9
2005	2728.0	34378.0	37106.0	7.4	92.6	68.6	34.4	487.5
2006	3522.0	43566.0	47088.0	7.5	92.5	78.7	12.8	519.3
2007	4728.0	48638.3	53366.3	8.8	91.2	84.8	7.2	536.8
2008	8324.2	64417.0	72741.0	11.4	88.6	121.4	30	525.7
2009	6438.0	35347.0	41785.0	15.4	84.6	78.5	(54.6)	543.8
2010	5790.1	55713.0	61503.1	9.4	90.6	99.5	21	696.4

المصدر :- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

وفي عام 2010 عادت أسعار النفط الارتفاع من جديد حيث بلغت 99.5 دينار ليبي للبرميل، هذا أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي انعكست على الإيرادات العامة لتصل في عام 2010 إلى 61503.1 مليون دينار محققاً ارتفاعاً قدره 32% مقارنة بعام 2009 وخلال هذه الفترة كان متوسط نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 84.4% إلا أن الإيرادات غير النفطية متوسط نسبتها من إجمالي الإيرادات العام لا يتجاوز 15.6% وهذه النسبة تهدد استقرار الميزانية العامة لأنها تعتمد على الإيرادات النفطية اعتماد كلي وعليه إن تفعيل مصادر الدخل غير النفطية أصبحت تعد ضرورة حتمية لمواجهة المخاطر التي يفرضها خطر انخفاض سعر النفط الخام.

ثالثا: تطور الايرادات العامة خلال الفترة (2011-2018):

شهدت هذه الفترة تطورات سياسية حيث شهدت بعض الدول العربية ثورات أدى إلى عدم استقرار تلك الدول وأدت الحرب على ليبيا في شهر مارس 2011 واستمرت حوالي تسعة أشهر من قبل الدول الغربية إلى انقطاع الصادرات النفطية الليبية وإلى كانت قدره 1.700 مليون برميل يومياً كان لها أثر كبير في رفع أسعار النفط العالمية.

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ إن إجمالي الإيرادات العامة 16813.3 مليون دينار مسجلة انخفاض قدره 265.8% مقارنة بعام 2010 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في الإيرادات النفطية 252% مقارنة 2010 وهذا الانخفاض في الإيرادات العامة يعود بسبب توقف الصادرات الليبية من النفط نتيجة الحرب التي بدأت في شهر مارس واستمرت إلى حوالي تسعة أشهر وكانت كمية التصدير من النفط الخام خلال عام 2011 حوالي 109.3 مليون برميل مسجلاً انخفاض قدره 77.7% مقارنة بعام 2010 وفي عام 2012 بلغت الإيرادات العامة 70131.4 مليون دينار مسجلة ارتفاع قدره 76% مقارنة لعام 2011 وهذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع في الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (3)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2013).

السنة	الإيرادات غير النفطية (1)	الإيرادات نفطية (2)	إجمالي الإيرادات العامة 2+1	نسبة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات نفطية من إجمالي الإيرادات	سعر النفط بالدينار الليبي	معدل نمو أسعار النفط الخام (%)	كمية تصدير النفط بالمليون برميل
2011	983.2	15830.1	16813.3	5.8	94.2	128.3	-	109.3
2012	3199.2	66932.3	70131.4	4.6	95.4	139.9	8.3	468.5
2013	2987.9	51775.7	54763.6	5.4	94.6	135.6	(3.2)	316.7
2014	1566.7	19976.6	21543.3	7.3	92.7	130.3	(5.3)	124.5
2015	6245.7	10597.7	16843.4	37	63	106.4	(22.4)	109
2016	2179.7	6665.5	8845.2	24.6	75.4	78.10	(36.2)	111.3
2017	3128.6	19209	22337.6	14	86	79.20	13	287.7
2018	15667.8	33475.8	49143.6	31.8	68.2	80	1	367.7

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

حيث سجلت ارتفاعاً قدره أيضاً 76% مقارنة لعام 2011 وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط حيث بلغ 139.9 دينار للبرميل أي بزيادة قدرها 83% مقارنة بعام 2011 وكذلك زيادة الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت في عام 2012 حوالي 468.58 مليون برميل

إلا أن في عام 2013 بلغت الإيرادات العامة 54763.6 مليون دينار مسجلة انخفاضاً قدره 28% مقارنة بعام 2012 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في أسعار النفط وكذلك انخفاض الكمية المصدرة من النفط حيث بلغت 316.7 مليون برميل ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة بلغت 94.7% ونسبة متوسط مساهمة الإيرادات الغير نفطية من إجمالي الإيرادات العامة بلغت 5.3%. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها:-

1- عدم استقرار الوضع السياسي والأمني داخل البلاد.

2- عزوف المكلفين بدفع الضرائب ومحاولة التهرب منها.

3- ضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع.

5- التنامي الملحوظ فيما يعرف باقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي.

المحور الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990- 2018.

إن اعتماد البلدان المنتجة للنفط على الإيرادات النفطية يجعلها أكثر عرضه للتقلبات والصدمات الخارجية التي غالباً ما تؤثر على أسعار النفط وبالتالي على الإيرادات النفطية إما بزيادة أو بالنقصان وبالتالي يؤثر مباشرة في اغلب الأحيان على الإنفاق الحكومي الذي يكون المحرك الرئيسي في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط (ابد جمان،1999، 266-267). وفيما يلي نستعرض تأثير تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990-2018على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات، حيث تميزت كل فترة بظروف تختلف عن ظروف الفترات الأخرى: -

أولاً: تطور الانفاق العام خلال الفترة 1990-2000:

فمن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) يتضح أن حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة تميز بالتذبذب، فبعد أن سجل 2892 مليون دينار سنة 1990، انخفض إلي 2831.3 مليون دينار سنة 1991 مسجلاً بذلك انخفاضا بنسبة (2.1%)، ثم انخفض إلي 2336.8 مليون دينار سنة 1992، ويعزى هذا إلى تراجع حجم الإيرادات النفطية الناتج عن تذبذب أسعار النفط العالمية وتدهور العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية وكذلك لظروف الحظر الاقتصادي والعقوبات المفروضة من

قبل مجلس الأمن على ليبيا، حيث انخفضت الإيرادات النفطية من 3744.9 مليون دينار سنة 1990 إلى 2727.8 مليون دينار سنة 1992، ثم بعد ذلك بدا الإنفاق العام في للارتفاع خلال الفترة 1994-1997 إذا ارتفع بنسبة 74.58% في سنة 1997 مقارنة بسنة 1994 وذلك تزامناً مع ارتفاع العائدات النفطية.

الجدول رقم (4)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 1990-2000

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
1990	2892	6.33	–	–
1991	2831.3	5.31	(2.10)	(16.11)
1992	2336.8	5.50	(17.47)	3.57
1993	2342.5	5.26	0.24	(4.36)
1994	2725.3	5.61	16.34	6.65
1995	2834.6	5.99	4.01	6.77
1996	3718.6	7.41	31.19	23.70
1997	4758.1	7.26	27.95	(2.02)
1998	4441	5.60	(6.66)	(22.86)
1999	4296	8.10	(3.27)	44.64
2000	5250.2	15	22.21	85.30

المصدر: مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962 -2000)، ديسمبر 2001.

-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

* الأرقام بين الأقواس تمثل معدلات (سالبة)

أما في سنة 1998 انخفضت النفقات العامة بنسبة (6.66%) تبعا لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (22.1%)مقارنة بسنة 1997 ويعزى هذا التراجع في الإيراد النفطي إلى تراجع الطلب على النفط بسبب الأزمة الاقتصادية في أسيا واعتدال الشتاء في أوروبا(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 19)، وعلى الرغم من زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 35% سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أن الإنفاق العام سجل انخفاضا قدره (3.27%) خلال نفس السنة، حيث أدت الظروف المالية التي مرت بها الدولة خلال السنوات السابقة بأن تتخذ مجموعة من الإجراءات من شأنها تخفيض الإنفاق العام وذلك لمواجهة صدمات أسعار النفط وحالة عدم اليقين والتقلبات الدورية التي تكتنفها كتلك التي مرت بها سنة 1998.

ثانياً: تطور الانفاق العام خلال الفترة 2001-2010.

كان للتطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي تعتبر الممول الرئيسي لحجم الإنفاق العام. فلقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى زيادة قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق الذي شهد تطوراً كبيراً.

حيث يتضح من الجدول رقم (5) أن الإنفاق العام قد ارتفع من 5631.6 مليون دينار سنة 2001 إلى 8487 مليون دينار سنة 2002، إما في سنة 2003 فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2002، حيث انخفضت إلى 6866.2 مليون دينار في سنة 2003،بنسبة انخفاض بلغت (19.1%) ويرجع ذلك لتأخر اعتماد الموازنة العامة لسنة 2003 ومحدودية المبالغ المخصصة للشعبيات والذي اثر مباشرة على مستوى النفقات الميزانية رغم تحقيقها فائضاً خلال ذلك العام(مصرف ليبيا المركزي،2003، 64)، واستمر الإنفاق العام بعد ذلك في التصاعد حتى وصل إلى 44115.5 مليون دينار سنة 2008، ورغم الانخفاض في سنة 2009 بسبب الانخفاض في أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أنها عادت للارتفاع مرة أخرى حيث وصلت سنة 2010 إلي 54498.8 مليون دينار، ويمكن إرجاع هذه الزيادة على عدة أسباب وهي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه نتيجة لتحسن العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى، إلا أن هناك جزء من هذه الزيادة راجع إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي منذ عام 2002 (مصرف ليبيا المركزي،2002، 23) .

الجدول رقم (5)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 2001-2010

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
2001	5631.6	14.95	7.2	(0.39)
2002	8487	29.60	50.7	97.99
2003	6866.2	37.02	(19.1)	25.06
2004	17230	45.02	150.9	21.60
2005	21343	68.60	23.8	52.37
2006	21378	78.70	0.16	14.72
2007	30883	84.80	44.5	7.75
2008	55115.5	121.40	42.8	43.16
2009	35677.2	78.50	(19.1)	(35.33)
2010	54498.8	99.50	52.8	26.75

المصدر: -مركز البحوث الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006، (بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية،2010)، ص ص203-205.

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: تطور الانفاق العام خلال الفترة 2011-2018.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (6) نلاحظ أن حجم الإنفاق العام قد انخفض إلى 23366.5 مليون دينار سنة 2011 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة (133.2%) مقارنة بسنة 2010 ويعزى ذلك إلى اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، ثم ارتفع الإنفاق بعد ذلك خلال سنتي 2012، 2013 إلى 53941.6 مليون دينار، و 65283.5 مليون دينار على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذلك لارتفاع سقف الطموحات الشعبية بعد الثورة بسبب شيوع مفهوم خاطئ أن الاقتصاد الليبي اقتصاد غني، كما شهدت سنة 2013 أضخم ميزانية في تاريخ ليبيا، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الإيرادات النفطية في منتصف 2013 الي نهاية 2018م انتكاسة كبيرة بسبب إغلاق الموانئ والحقول النفطية مما تسبب في عجز مالي كبير في الميزانية تم تمويله بالاقتراض من المصرف المركزي.

الجدول رقم (6)

يوضح تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة 2011-2018

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	أسعار النفط (دينار/ للبرميل)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)
2011	23366.5	128.30	133.2-	28.94
2012	53941.6	139.94	130.8	9.07
2013	65283.5	135.60	21	(3.10)
2014	43814.2	130.30	(32)	(3.9)
2015	36014.9	106.40	(17.8)	(18.3)
2016	29171.3	78.10	(19)	(2.6)
2017	32692.3	79.20	12	1.4
2018	39286.4	80.00	20	1.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء، المجلد55، 2015).

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء، المجلد58، 2018).

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

1- الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة.

2- أن أسعار النفط لا تخضع فقط لقوى العرض والطلب حسب النظرية الاقتصادية وإنما تخضع إلى كثير من الظروف والعوامل السياسية والمصالح الاقتصادية.

3-يعتمد الاقتصاد الليبي في تمويل الإنفاق العام بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل الإنفاق العام مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية بل هو مرتبط بأسعار النفط.

4- أن التلاعب المستمر بأسعار النفط بحيث لا يستقر عند حدود معينة هذا يجعل اقتصاد الدولة المنتجة وبخاصة تلك الدول التي تعتمد على العائدات النفطية مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عرضة للتذبذب.

ثانيا: التوصيات:

1-البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإيرادات العامة بسبب إن الإيرادات المتأتية من قطاع النفط مرتبطة أو عرضة للتغيرات التي تطرأ على الأسواق الدولية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة وهذا ينعكس بشكل سلبي على الإنفاق، لهذا كان من الضروري على الدولة الليبية أن تركز في إيراداتها على المصادر التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار الإنفاق العام كتفعيل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين طرق تحصيل وجباية الضرائب وإمكانية فرض أوعية ضريبية جديدة.

2-يجب أن يكون هناك تنسيق بين منظمة الأوبك والمنتجين خارج المنظمة حتى يكون لهم دور كبير في تحديد السعر.

3- عند إعداد الميزانية يجب الأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار النفط في الحسبان مع وضع سياسات خاصة من شأنها معالجة اختلالات الميزانية.

4- إعادة النظر في سياسة الدعم السلعي ودعم المحروقات.

5- قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي حيت تساعد واضعي القرارات من وضع السياسات النقدية والمالية الملائمة للأوضاع الاقتصادية.

6- التركيز على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني لخلق قاعدة إنتاجية يمكن الاعتماد عليها وتصدير الفائض منها بدلاً من الاعتماد على الإيرادات النفطية غالباً ما تكون عرضة لتقلبات أسعار النفط.

7- علي الدولة إعادة النظرة في الانفاق العام خاصة في البنود التي ليس لها ضرورة.

8 – يجب أن يكون معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي أعلى من معدل نمو الانفاق العام.

قائمة المراجع:

1- ابد جمان، مايكل(1999).الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد منصور، الرياض، دار المريخ.

2- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي أعداد مختلفة.

3- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2002-2006).

4- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية أعداد مختلفة.